

مقابلة

غاصب مختار

journalist.70@gmail.com

المستشارة الصحية لرئيس الحكومة: كورونا إنتصر علينا نتيجة الضغوط الإقتصادية والمعيشية

منذ ظهور فيروس كورونا في شباط الماضي، اتخذت السلطات الصحية اجراءات وقائية مكنتها من استيعاب المرحلة الاولى بنجاح، وتم تصنيف لبنان على انه من افضل الدول التي نجحت في مواجهة المرض. لكن مع انتشار الفيروس، بدأت معاناة القطاع الصحي، الرسمي والخاص، وها هو الفيروس يهدد لبنان ببلوغ مرحلته الرابعة الخطيرة

قارب عدد المصابين بفيروس كورونا في لبنان حتى منتصف كانون الاول الماضي 150 الف اصابة، بينها نحو 94 الف حالة شفاء، فيما بلغ عدد الوفيات قرابة الالفين. هذه الارقام تعتبر مرتفعة نسبيا مقارنة بعدد سكان لبنان. لعل السبب يعود الى ازدياد عدد المواطنين الذين اجروا فحص PCR، وقارب عددهم مليون و800 الف مواطن، فيما يعزى السبب الرئيسي الى عدم تقيد نسبة كبيرة من المواطنين، مقيمين ووافدين من الخارج، باجراءات الوقاية الصحية كوضع الكمامة والتباعد الجسدي وغسل اليدين مرارا بالصابون، وعدم تعقيم بعض الامكنة والاسطح، وعدم التزام الحجر الصحي.

تكبد لبنان من جراء انتشار جائحة كورونا خسائر مالية واقتصادية كبيرة، وتراجعت قدرة اقتصاده بشكل ملحوظ نتيجة الاقفال العام اكثر من مرة، مما اضطر كثيرين من اصحاب المصالح الخاصة لاسيما الصغيرة منها الى تجاوز قرارات الحكومة وجعل اولوية المعيشة قبل التصدي للجائحة. اخيرا، جاء انفجار مرفأ بيروت ليزيد من حدة الازمة، عدا عن ان الاقتصاد كان يعاني اصلا من الانحدار نتيجة الظروف.

لا بد من الإشارة الى ان اقفال مطار بيروت فترات متقطعة اثر سلبا على الحركة الاقتصادية والسياحية، لاسيما ان نسبة الاصابات بين الوافدين عبر المطار بلغت نحو 5 في المئة من عدد المصابين، وقد ساهم عدد من هؤلاء في انتشار الفيروس. مع ارتفاع عدد الاصابات تزايدت الاعباء على المستشفيات الحكومية والخاصة وعلى الاطعم الطبية، من اطباء وممرضين وعاملين في المستشفيات. حتى ان القطاع اصبح مرهقا ومستنزفا، لاسيما بعد وفاة عدد من الاطباء والممرضين، وبعد هجرة اعداد منهم الى الخارج نتيجة عروض مالية مغرية. كذلك ازدادت الضغوط على البلديات لاسيما

الصغيرة او المتعثرة منها، نتيجة عدم وجود مستوصفات فيها او اطقم طبية او سيارات اسعاف. من جهتها خصصت وزارة الصحة وبعض النواب وجهات اهلية قبل نهاية العام الماضي اكثر من مستشفى لاستيعاب تزايد المصابين بالكورونا في كل منطقة.

بعد الاعلان عن التوصل الى تطوير لقاح ضد الفيروس حجز لبنان حصته، وقد تبلغ في 11 كانون الاول الماضي من شركة فايزر المصنعة للقاح ان هيئة الغذاء والدواء الاميركية وافقت على تصنيعه، وبالتالي اصبح استيراده ممكنا بدءا من شباط المقبل. لكن حتى ذلك الوقت ثمة احتمال كبير بزيادة عدد المصابين والوفيات، ما لم يجر التشدد في تطبيق اجراءات الوقاية، ودعم المستشفيات بالامكانيات المطلوبة والاموال اللازمة واللقاحات والعلاجات والحاجات الضرورية لتمكينها من الاستمرار.

"الامن العام" استمعت من المستشارة الصحية لرئيس حكومة تصريف الاعمال الدكتورة بترا خوري الى شرح مفصل عن الوضع الصحي في لبنان خلال العام الماضي بعد تفشي كورونا، وعن الاجراءات المتخذة والمطلوبة لتمكين لبنان من مواجهة الموجات المقبلة من الفيروس، والذي قيل انه سيستمر على الاقل سنة اضافية.

كيف تقيمين الوضع الصحي العام في لبنان، لاسيما بعد انتشار فيروس كورونا. هل تدني مستوى لبنان الصحي والطبي ام حافظ على وضعه المتقدم؟

لا شك في ان القطاع الصحي والطبي خضع لتجربة جائحة كورونا في العام الماضي، كما جرى في كل بلدان العالم، علما انه لم يشهد مثل هذه الجائحة منذ 100 سنة. لذلك يتعب النظام الصحي حتما عندما يواجه جائحة عالمية. زد

على ذلك الوضع الاقتصادي في لبنان، الذي اثر في قدرة المستشفيات على تقديم الرعاية الصحية بالمستويات التي كانت تقدمها قبل الجائحة. من الاسباب الاساسية لذلك، قلة السيولة المالية التي تؤدي الى صعوبة توافر المعدات الطبية وبعض الادوية الغالية الثمن. اضعف على ذلك، ان الموارد البشرية في القطاع الطبي والتمريضي عانت من هجرة الاطباء والممرضات والممرضين، نتيجة العروض المالية التي تقدم لهم نظرا الى الحاجة الملحة لهم بسبب الانتشار العالمي للمرض، كذلك بسبب تدني مستوى مدخولهم المالي في لبنان. اذا اجرينا التقييم، نقول ان سنة 2020 كانت صعبة جدا على القطاع الصحي اللبناني، وتداعيات هذا الوضع ستستمر معنا حتى نهاية 2021.

هل واجه لبنان كما يجب هذه الجائحة؟ اين نجح واين اخفق وما هي الثغرات التي ظهرت خلال التجربة؟

عند بداية جائحة كورونا، كان لبنان من اوائل الدول التي اتخذت الاجراءات الصارمة لمنع الانتشار السريع في المجتمع. السبب ان القطاع الصحي كان في حاجة الى وقت لرفع جهوزه وهذا ما حصل. لذلك تخطينا الموجة الاولى للمرض باضرار ضئيلة جدا جدا، وكانت الاجراءات ناجحة. لكن مع مرور الوقت، ومع تزايد الضغط الاقتصادي على لبنان وانفجار مرفأ بيروت الرهيب، لم تعد كورونا من اولويات الناس، وبات توفير لقمة العيش ومصاريف الامور الحياتية هي الاولوية. هذا الامر جعل انتشار المرض يسير بشكل اسوأ، لأن الناس لم تعد تلتزم الاجراءات المطلوبة لانها فضلت توفير لقمة العيش قبل كل شيء. هنا انتصر كورونا علينا، وارتفع عدد الاصابات والوفيات وامتألت اسرة العناية الفائقة في كل لبنان، فوصلنا الى الحالة الصعبة ودققنا ناقوس الخطر.

هل من اجراءات كان يفترض ان تحصل ولم تحصل ولماذا؟

اعتقد ان هناك امرين: تطبيق الاجراءات الوقائية على الارض كان اضعف من المطلوب، وتعب القطاع الصحي وتأخره في رفع الجهوز للتصدي لفيروس كورونا.

اكان التنسيق كافيا بين الوزارات والقطاعات والنقابات المعنية، الرسمية والخاصة والدولية، ام حصلت ثغرات ما؟

2021

نحن مضطرون الى ان نكمل المسيرة عبر رفع جهوز القطاع الصحي، وزيادة قدراتنا على اجراء فحوص الكورونا، والتشدد في تطبيق الاجراءات الوقائية. يجب ان نخلق الامكانيات اذا لم تكن متوافرة، والا سنضطر الى اقفال البلد من جديد كما حصل عندما فقدنا قدرة القطاع الصحي على التصدي. لذلك يجب توفير كل مقومات المواجهة حتى لا نعود الى الاقفال.

هل يمكن ان تتحسن قدرات المستشفيات؟
القطاع الطبي الخاص يرفع قدراته قدر الامكان، خاصة انه توصل الى تعرفه جديدة مشتركة مع وزارة الصحة من خلال قرض البنك الدولي حيث يكون الدفع اسرع.

كم بلغت الكلفة المالية لدى القطاع الصحي الرسمي لمواجهة كورونا خلال السنة الماضية؟
المبلغ الذي كان خصصه البنك الدولي بلغ 40 مليون دولار لم يصرف كله، لكن الكلفة العالية هي على الاقتصاد اسوة ببقية دول العالم.

ما هو حجم المساعدات الدولية التي وصلت الى لبنان وهل تفي بالحاجة؟
بالنسبة الى الدولة اللبنانية هناك قرض البنك الدولي كما ذكرنا (40 مليون دولار). اما المساعدات الدولية فهي لدى وزارة الصحة والهيئة العليا للاغاثة، وقد وصلت تباعا قبل انفجار المرفأ وبعده لتغطية الحاجات الملحة، لذلك لا املك شخصا ارقاما دقيقة عن حجم هذه المساعدات الدولية. ثمة مساعدات وصلت من دول اوربية كثيرة ومن اميركا وكوريا والصين وروسيا، عدا المستشفيات الميدانية التي ساهمت في تخفيف اعباء معالجة لمرضى العاديين عن كاهل المستشفيات لاسيما الحكومية منها.

هل من خطة مستقبلية للمواجهة؟
تقضي خطتنا بوضع برنامج تنفيذي لخطوات يجب ان نقوم بها، وهي رفع قدرة القطاع الصحي، وزيادة عدد الفحوص، ومشاركة القطاع الخاص بفحص الكوادر البشرية لديه، ودعم البلديات لكي تتمكن من المساهمة في مواجهة الفيروس. هذا الامر يجري العمل عليه مع وزارة الداخلية والبلديات لأن المشكلة الكبرى عند البلديات.

ما هي المتطلبات اللازمة للسيطرة على الفيروس في السنة الجديدة، وهل لدينا الامكانيات اللازمة؟

هل نحن في حالة خطر فعلي من التفشي الشبيه بالحالة الإيطالية؟
نحن حاليا بين المرحلتين الثالثة والرابعة من التفشي المجتمعي، ونأمل في ان لا نصل الى المرحلة الرابعة وهي الاخيرة والخطيرة. لا نقول اننا وصلنا الى حالة شبيهة بالحالة الإيطالية، ففي ايطاليا وضع خاص للوضع الصحي لم نصل اليه، لكن وصلنا الى التفشي والانتشار المجتمعي المرتفع نسبة الى عدد السكان.

ما هي النواقص التي ادت الى وصولنا الى المرحلة الثانية الصعبة؟
نسبة الانتشار وارتفاع عدد الاصابات في المرحلة الثانية فاقت قدرة القطاع الصحي العام والخاص وقدردتنا على اجراء الفحوص اللازمة.

هل يمكن ان تتحسن قدرات المستشفيات؟
القطاع الطبي الخاص يرفع قدراته قدر الامكان، خاصة انه توصل الى تعرفه جديدة مشتركة مع وزارة الصحة من خلال قرض البنك الدولي حيث يكون الدفع اسرع.



المستشارة الصحية لرئيس حكومة تصريف الاعمال الدكتورة بترا خوري.

لبنان عانى صعوبات ابرزها قلة السيولة وتعب القطاع الصحي

معظم الوزارات والقطاعات ممثلة في اللجنة الوطنية لمتابعة الاجراءات الوقائية لمكافحة كورونا، وهي غير اللجنة الوزارية المصغرة الخاصة بكورونا التي تنسق عمل الوزارات. نحن كلجنة وطنية كنا على تنسيق كامل مع الجميع، والتوصيات كانت تصدر من اللجنة الوطنية وموافقة جميع الاطراف الموجودين حول الطاولة، فكنا نرفعها الى رئيس الحكومة وهو يرفعها بدوره الى اللجنة الوزارية للنقاش، ثم تعمم على الوزارات بحسب الحاجة والظروف. التنسيق مع المنظمات الاهلية والدولية موجود من خلال اللجنة الوطنية، وقد اجتمعنا مع ممثلي كل المنظمات الدولية لبحث سبل التصدي والدعم لمواجهة كورونا. كان التنسيق جيدا، لكن دائما هناك الاحسن. نستطيع القول ان التنسيق كان مقبولا.

ما هي المتطلبات اللازمة للسيطرة على الفيروس في السنة الجديدة، وهل لدينا الامكانيات اللازمة؟